مجلة العلوم الإنسانية
Journal of Human Sciences
www.Suj.sebhau.edu.ly ISSN 2707-4846
Received 18/09/2017 Revised 22/11/2017 Published online 30/06/2018

دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة دراسة ميدانية على عينة من طلاب كليات جامعة سبها

فاطمة عثمان شوكت

قسم علم الاجتماع–كلية الآداب–جامعة سبها، ليبيا

*المراسلة: Fat.shaukat@sbhau.edu.ly

الملخص إن أهمية دراسة القيم الاجتماعية ودورها في الوقاية من الجريمة داخل المجتمع من الموضوعات الهامة التي نالت قسطا وافرا من الاهتمام من قبل الباحثين والمهتمين بالعلوم الإنسانية؛ وقد تناول البحث دور القيم في الوقاية من الجريمة لدى طلاب كليتي الطب البشري والآداب بجامعة سبها، وهي دراسة تطبيقية وصفية تحليلية عن طريق العينة، بهدف التعرف على القيم التي تعمل على الوقاية من الجريمة، من خلال معرفة الفروق بين عناصر القيم المحددة في البحث لدى طلاب الكليتين. والنتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة تسهم في التعريف بالقيم ودورها في الوقاية من الجريمة المتمثلة في أبعادها الخمس: وهي قيمة الولاء للوطن، وقيمة الأمانة، وقيمة احترام الجار، وقيمة احترام الممتلكات العامة، وقيمة حب العمل، هذه القيم يمكن النظر إليها كقيود وضوابط تنظم الميول والدوافع الأنانية أو العدوانية، وكذلك تعمل على تقوية الترابط الاجتماعي، فالقيم تلعب دورا في ضبط السلوك وتدفع الفرد إلى أن يكون سلوكه مطابقا لسلوك الآخرين. فهي تحد من الجريمة والانحراف في المجتمع وتسهم في غرس قيم فاعلة في نفوس النشء.

الكلمات المفتاحية: القيم، الوقاية، الجريمة، الاتجاهات، العينة.

The role of social values in preventing crime A field study on a sample of students of the Faculties of the University of Sebha

Fatima Othman Shawka
Department of Sociology, Faculty of Arts, University of Sebha, Libya
Corresponding author: Fat.shaukat@sbhau.edu.ly

Abstract The importance of studying social values and their role in preventing crime within communities are important topics that have received a lot of attention by researchers and those interested in examining humanities. The research dealt with the role of values in the prevention of crime among students of the faculties of medicine and arts at the University of Sabha. It is an applied descriptive and analytical study done through a sample, in order to identify the values that work to prevent crime. This is done by knowing the differences between the elements of the values defined in the research among the students of the two faculties. The results of this study contribute to the definition of values and their role in the prevention of crime in its five dimensions: the value of loyalty to the home country, the value of trust, the value of respect for the neighbor, the value of respect for public property, and the value of love of work. These values can be viewed as restrictions and controls regulating tendencies Selfish or aggressive impulses, as well as work to strengthen social cohesion. Values play a role in controlling behavior and prompt the individual to be consistent with the behavior of others. It reduces crime and delinquency in society, and contributes to inculcating active values in young people.

Keywords: values, prevention, crime, trends, sample.

المقدمة:

الجريمة ظاهرة اجتماعية وخلقية وسياسية واقتصادية قبل أن تكون حالة قانونية، انطلاقا من هذا المفهوم نرى أنها عبارة عن تعبير للموازنة بين صراع القيم الاجتماعية والضغوط المختلفة من قبل المجتمع.

فالجريمة من وجهة نظر علماء الاجتماع تعد سلوكا متغيراً للأعراف الاجتماعية المتعارف عليها في المجتمع، والأعراف الاجتماعية عبارة عن ضغوط وضوابط تقيد سلوك الفرد ، فالجريمة هنا بمفهومها العام : هي الأفعال التي تضر الفرد والمجتمع معا ، لذلك تصدى المجتمع لها فسن القوانين الجنائية وحددت العقوبات للمخالفين وكذلك وضع عقوبات اجتماعية للمخالفين لأعرافها وقيمها المتعارف عليها، وواجب الامتثال لها . [1]

وللعوامل الاجتماعية علاقة وثيقة لارتكاب وحدوث الجريمة حيث تتمثل في مجموعة الظروف التي تحيط بشخص معين تميزه عن غيره ، فيخرج منها تبعاً لذلك سائر الظروف العامة التي تحيط بهذا الشخص وغيره ، والظروف الاجتماعية هنا تقتصر على مجموعة من العلاقات التي تنشأ بين الشخص وبين فئات معينة من الناس ، يختلط اختلاطا وثيقاً وترتبط حياته بحياتهم لفترة طويلة من الزمن ، وهؤلاء هم أفراد أسرته ومجتمعة الذين يختارهم ، وقد ذلت التجارب قديما وحديثاً على

أن سلوك الفرد يتأثر إلى حد بعيد بسلوك من حوله ، ولما كانت الجريمة سلوكاً يدينه القانون فأن أقدام الفرد عليه أو إحجامه عنه ، مردود في جانب كبير منه إلى طبيعة الظروف الاجتماعية ، التي تميز مجتمعه الصغير ،عن غيره من المجتمعات[2]

ومما لا شك فيه إن كافة المجتمعات تسعى إلى غرس القيم في نفوس أبنائها، وأكدت العديد من الدراسات حول أهمية القيم كعامل أساسي تعمل على ترابط الفرد وتكيفه مع مجتمعه، وتعمل بجانب آخر بالحد من الجريمة وعدم انتشارها، وقد تناولت الباحثة دراسة الموضوع وفق المنهجية العلمية الآتية:

- تحديد مشكلة البحث وأهميتها وأهدافها، ومبررات اختيار الموضوع، وإطار النظري الذي يحتوي على النظريات الاجتماعية التي تتناول موضوع القيم إلى جانب الدراسات الاجتماعية السابقة حول موضوع القيم والجريمة بشكل مباشر والغير المباشر.

- أما الأساليب المنهجية شملت على فروض البحث ومنهج الدراسة والعينة وأسلوب احتيارها، والتعريفات الإجرائية للمتغيرات والمفاهيم، ومعالجة البيانات إحصائيا عن طريق المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار

(T.teset).

مشكلة البحث:

تعتبر القيم ظاهرة اجتماعية ، وأنها تنطوي على أهم خصائص الظواهر الاجتماعية حيث تتصف بأنها أساليب ، وقوالب، وأوضاع التفكير والعمل الإنساني ، لأنها تحدد الغايات المرغوبة والمستحقة اجتماعيا ، والتي على الأفراد والجماعات أن ينجزوها ، وبهذا فهي تنبع من خلال طبيعة الحياة الاجتماعية ، وتلعب دوراً أساسياً في الحياة العامة ، لأنها معتقدات معيارية ، تتصل بتلك العلاقات العامة ، تتجسد في بنائه ، المتصل بالمؤسسات المختلفة ، والبناء الاجتماعي ككل ، وبما أن لاتجاهات والقيم مكتسبة ومتعلمة من الثقافة ، عن طريق التنشئة الاجتماعية ولها صفة الاستمرارية ، فهي تلعب دوراً هاماً ، في حياة الأفراد ، بما لها من أثر كبير في توجيه السلوك سواء كان مكتسباً أم متوارثاً ، موجباً أو سالباً ، فقيم وثقافات المجتمع عامة ، ترفض هذا السلوك المنحرف ، وتعتبره إجراماً ، خارجاً عن قوانينها ، ويستوجب فرض العقوبة ، على مرتكبيها ، ومما لاشك فيه ، أن للقيم دوراً أساسياً وهاماً في الوقاية من الجريمة ، من خلال غرس قيم تعمل على مكافحة الجريمة في المجتمع ، لهذا أرتأت الباحثة دراسة هذه الظاهرة وتتمثل في – دور القيم في الوقاية من الجريمة دراسة وصفية تحليلية ميدانية على عينة من طلاب كليتي الطب البشري والآداب جامعة سبها وتتمحور عناصرها في :-

1- قيم الولاء للوطن.

2- قيم المحافظة على الممتلكات العامة.

3- قيم احترام الأقارب.

4- قيم التعاون والترابط.

5- قيمة الأمانة.

- **أهداف البحث يهدف البحث إلى:**

1- التعرف على دور القيم الاجتماعية، في الوقاية من الجريمة.

2- التعرف على القيم التي تعمل على الوقاية من الجريمة معرفة الفروق بين عناصر القيم لدى طلاب كليتي الطب والآداب.

- **أسباب اختيار الموضوع: ترجع أسباب اختيار الموضوع إلى:**

1- ميول الباحثة إلى الاهتمام بدراسة هذا الموضوع والمتمثلة في (القيموالجريمة) لضخامة الآثار السلبية التي تتركها على سلوك الفرد والأسرة والمجتمع، بالإضافة إلى أهميتها في بناء المجتمع من جهة أخرى

2- تعتبر هذه الظاهرة إحدى أهم المعوقات التنموية التي ينبغي أن نهتم بمحاربتها وإيجاد الحلول الناجحة لها.

تساؤلات البحث: ينطلق البحث من تساؤل رئيس مؤداه ما التأثيرات الموجبة للقيم للحد من الجريمة بين الشباب في المجتمع الليبي؟

ويتفرع منه تساؤلات فرعية هي:

1- ما تأثير قيم الولاء للوطن على الحد من الجريمة للشباب ومنهم طلاب كليتي الطب البشري والآداب؟

2- ما تأثير قيم المحافظة على الممتلكات العامة في المجتمع للحد من الجريمة بين الشباب ومنهم طلاب كليتي الطب البشري والآداب؟

3- ما تأثير قيم احترام الأقارب والجيران والأصدقاء للحد من الجريمة بين الشباب ومنهم طلاب كليتي الطب البشري والآداب؟

4- ما تأثير قيم التعاون والترابط للحد من الجريمة بين الشباب ومنهم طلاب كليتي الطب البشري والآداب؟

5- ما تأثير قيم الأمانة في الحد من الجريمة بين الشباب ومنهم طلاب كليتي الطب البشري والآداب؟

- **مفاهيم البحث:**

- **مفهوم القيم :** عبارة عن مجموعة من الأفكار تكون فيما بينها جهاز شبة مقنن ((ثابت)) يستخدمه الإنسان في قياس وتقدير المواقف الاجتماعية ، وبهذا فهي تمثل ركناً أساسياً في تكوين العلاقات الاجتماعية بين الأفراد ، حيث أن القيمة هي التي تنتج السلوك الاجتماعي، وهذا السلوك هو الذي يؤدي إلى تكوين شبكة العلاقات البشرية التي تؤثر بلورتها مرة أخرى على تكوين قيم جديدة، عندما تكون هذه العلاقات هي الأساس الذي ينظم تفاعل الفرد مع المواقف المختلفة، بما في ذلك مواقف المفاضلة والاختيار التي تنتج عنها القيمة الجديدة، والتي يساعد على تطوير القيمة الثابتة النسبية، وقد تعددت التعريفات حول القيم ونظراً لهذا التنوع فقد وضعت عدة تعريفات من قبل الباحثين والمهتمين بهذا الموضوع على النحو التالي:

1-القيم بمعنى الأشياء المطلقة:

ينظر للقيم باعتبارها أشياء مطلقة مرغوب فيها، أو الحسن أو الرديء، أو ما ينبغي أن يكون، عليه السلوك الإنساني. [3]

2-القيم بمعني الأغراض:

القيم وفق هذا المعنى من خلال مصطلحات الأغراض والرغبات، والاهتمامات والأهداف، والحاجات مادية أو لامادية [4] وربط " والف لينتون" بين القيمة والاهتمام، وأشار إلى إنه لكي تكون هناك قيمة، فيجب أن يكون هناك اهتمام مشترك، ويقترب " ماك إيفر " في تعريفه للقيم من تعريف " لينتون " لأنه ناظر القيمة بالاهتمام.

3-القيم بمعنى البناء الداخلي للكائن البشري:

أعتبر الباحثون النفسيون أن القيم هي عملية تقدير الذات، التي يقوم بها الإنسان لإشباع الحاجات والرغبات، وينظر إليها علماء الاجتماع على أنها ليست من صنع فرد أو جماعة، بل هي من نتاج المجتمع وبنائه ونظمه وثقافته. [5]

4-القيم بمعنى الفعل:

يناظر هذا الاتجاه القيمة بالفعل، وفي هذا اقتراب من المعنى،أن الذين يحددون القيمة،عن طريق الفعل لا يبعدون عن النسق المعياري المشترك ، ويفيد بارسونز في توضيحه للقيمة عن طريق الفعل الاجتماعي ، لأنه اعتبر الثقافة عنصراً من عناصر هذا الفعل . [6]

5-القيم بمعنى الثقافة:

يشير أنصار هذا الاتجاه للقيم من خلال الثقافة،بأنماطها ، وأشكالها، وعملياتها المختلفة، بمعنى أن الثقافة خاصة بالإنسان، لأنها من صنعه، وتنتقل من جيل إلى جيل بصورة تراكمية، وهي ليست جامدة بل متغيرة، بسبب ظهور مواقف جديدة، وأعضاء جدد، ومخترعات جديدة، واحتكاكات حضارية جديدة، فهي ليست جامدة، أو بطيئة التغير، وبهذا فإن القيم الاجتماعية من جوهر الثقافة، وتتصل بخصائص القيم أيضاً. [7]

6-القيم **بمعنى المعتقدات:**

مصدر هذه القيمة الثقافة، وهذه المعتقدات قد تكون معتقدات خاطئة أو صحيحة، وقد تكون معتقدات يتم على أساسها الحكم على موضوع معين على أنه حسن أو سيئ، وهناك معتقدات ناهية أي تضبط سلوك الأفراد في المجتمع والقيمة معتقد أصله الشئ المرغوب أو المفضل، وهي تفضح عن نفسها في أنماط التفضيل والاختيار بين البدائل المتاحة، بمعنى إننا نمارس سلوكاً معينا نابعاً من ثقافتنا وقيمنا العربية الإسلامية ونحن راضون عن هذا السلوك.

7-تتسم **القيم بالاستمرار النسبي:**

فلا يمكن القول إن القيم مستمرة وأبدية غير متغيرة ولا متطورة، بل إن بقاءها نسبي، وهذا لا يعني إنها دائمة التغير والتبدل، وإن استمرارية وممارسة القيم يمكن أن تتحول لظهور ظروف جديدة أو تتغلب قيمة على أخرى، وهذا يمكن القول إن القيم كمفهوم ومحتوى ثابت، ولكن الذي يتغير هو الشكل والممارسة والوسيلة والطريقة، وهذا التغير مرهون بتغير المجتمع وهذا يظهر صراع القيم. [8]

-مفهوم القيم الاجتماعية: -

هي مجموعة من المعتقدات التي تتسم، بقدر من الاستمرار النسبي، والتي تمثل موجهات للأشخاص، نحو غايات، أو وسائل لتحقيقها، أو أنماط سلوكية يختارها ويفضلها هؤلاء الأشخاص بديلاً لغيرها.

التعريف الإجرائي للقيم:

القيم هي جزء من الثقافة اللامادية ، وهي فكرة يعتنقها الفرد أو الجماعة ، أو هي رأى سواء كانت هذه الأفكار هدف في حد ذاته، أم مجرد التعبير عن السلوك ، فهي قادرة على أن تجعل الفرد يفضل موقفاً على آخر ، ويسلك سلوكا ، يتفق مع هذه القيم التي يقبلها الفرد أو الجماعة، وإن الانحراف عن هذه القيم يشعر الفرد بالذنب ، سواء كانت سيئة أم مرغوب فيها ، وبذلك فهي تؤثر في سلوك الفرد أو سلوك الجماعة ، وعليه فإنها مجموعة من القواعد والتنظيمات ، والضوابط ، التي يلتزم بها الفرد أو الجماعة، يعتنقونها وتوضح الأفضلية عنده قي موقف ما ، بصورة مثلى .

-مفهوم الجريمة:

الجريمة ظاهرة اجتماعية سلبية تعبر عن خلل وارتباك في العلاقات الاجتماعية، وبالسلوك الاجتماعي، وتجسد طبيعة التناقضات في المتغيرات الموضوعية والذاتية المؤثرة في بيئة الإنسان وحياته، وتشخص ماهية المشكلات الإنسانية التي يعاني منها الفرد والجماعة على حد سواء. [9] وقد برزت عدة اتجاهات في تعريف الجريمة، فالأول يرى الجريمة هي جميع أنماط السلوك المضاد للجميع، بمعنى الضرر بالمصلحة الاجتماعية، أما الثاني يتركز على الضبط الاجتماعي، وما يتضمنه من معايير تحكم السلوك، ويتمثل الثالث في محاولة إيجاد صياغة تعريف الجريمة، ويشمل جميع الأفعال الإجرامية، والأفعال الخارجة عن المعايير الاجتماعية التي تخضع للعقاب. [10]

أما من وجهة نظر علماء الاجتماع الفرنسي " أميل دور كايم " يعرف الجريمة على أنها ظاهرة طبيعية، تمثل الضريبة التي يدفعها المجتمع ويتحمل الفرد آثارها، ويفيد " سندر لاند " إن الجريمة سلوك تحرمه الدولة لضرر بها ويمكن أن ترد عليه بعقوبة، أما " وليم بونجية " فيرى أن الجريمة هي فعل يقترف داخل الجماعة من الناس تشكل وحده اجتماعية، وتضر بمصلحة المجتمع، ويعاقب عليه بعقوبة أشد قسوة من مجرد رفضها القانوني. [11]

ويرى " تارد " إن الجريمة تتكون من الظواهر الاجتماعية الأخرى، وتتأصل في المجتمع عن طريق (التقليد والمحاكاة) ولهدين العاملين أهمية كبرى في المجتمعات من حيث ممارسة العادات والتقاليد عن طريق عاملي " التقليد والمحاكاة " ولكن تأخذ الجريمة الصفة الإجرامية فلابد أن تتضمن ببعض الخصائص التي توضحها عن المشكلات الاجتماعية الأخرى، ومن هذه الخصائص

– الخاصية الأولى: يجب أن يحدث سلوك الجريمة أو السلوك المرتكب ضرراً بالصالح العام، وبصورة فعلية لكن التفكير في ارتكاب الضرر لا يمكن وحدة لان تشكل الجريمة، فالنية في ارتكاب الجريمة والتفكير بها دون ارتكاب الفعل الحقيقي لا يؤخذ به قانونياً.

– الخاصية الثانية: يجب أن يكون هذا الضرر محرما قانونياً ومعرفاً في قانون العقوبات، ووجوب توافر القصد الجنائي والتصرف الإجرامي لدى الشخص.

– الخاصية الثالثة: تتمثل في أن تتوافر العلاقة السببية في الضرر المحرم قانوناً، وسوء التصرف، ويجب أن يحدد العقاب في الجريمة وينص عليه قانوناً.

هذه الخصائص المختلفة للجريمة ترتبط جميعاً بطبيعة السلوك، الذي يمكن أن يطلق عليه أسم الجريمة. [12] ، ويشير المفهوم القانوني للجريمة هي الفعل أو الامتناع الذي يجرمه القانون ، ويقرر له جزاء جنائياً يتمثل في عقوبة أو تدبير إحترازي.[13]

– **تعريف الجريمة إجرائيا:**هي كل فعل مخالف للقانون، ينجم عنه ضرراً سواء مادياً أو معنوياً، وتترتب عليه خسائر في الأرواح أو الممتلكات.

المفهوم الإجرائي للجريمة:

هي كل سلوك غير اجتماعي، يتنافى مع قيم وأخلاق المجتمع، ويترتب على ارتكابه عقوبة.

– **الوقاية من الجريمة:** –

هو اتخاذ التدابير ، اللازمة للوقاية من الانحراف وتتنوع وسائل مكافحة الجرائم والوقاية منها، لا تنفصل عن الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المجتمع وهي تعكس مدى مرونة القواعد التي تقوم عليها ، وتعبر عن القيم الإنسانية ، والبناء الحضاري الذي يتعين أن يكون بعيداً عن عوامل الفساد والاضطراب،وهي تشكل أبرز مظاهر السياسية ، الجنائية الحديثة وتحتاج من أجل الوصول إلى غايتها إلى تطوير وتعديل كافة ميادين الحياة ، كما تستلزم وضع البرامج والخطط القصيرة ، والطويلة، لإثبات جدواها، على هذا الصعيد والوقاية تقوم على عنصرين أساسين هما: [14]

أ– الوقاية العامة والتي تتناول وضع الخطط والبرامج الشاملة من قبل السلطات والهيئات المنظمة، والتي من شأنها القضاء على العوامل المؤدية إلى الإجرام، أو المهيئةله.

ب– الوقاية الخاصة التي يعتمدها الأفراد بوسائلهم الخاصة من أجل الابتعاد عن الظروف التي يمكن أن تجعل منهم هدفا للاعتداء عليهم، وهذا ما يهمنا في هذا البحث.

مظاهر ووظيفة القيم للوقاية من الجريمة:

– القيم رموز، أو صور، في المجتمع توجه السلوك، كما يفسر السلوك في ضوئها، وهناك خمس مشكلات يواجهها كل الناس كما يرى " لاكهون" ويتم التعبير عنها في قيم ثقافتهم، ونموهم بموجهات محددة للسلوك وهي [15] نظرة الثقافة للطبيعة البشرية، ونظرتها لعلاقة الإنسان بالطبيعة، وتقدير الوقت وتنظيمه، بالإضافة إلى نمط الشخصية التي تتخذ كمثل أعلى، وأخيراً الأنماط السائدة في علاقة الإنسان بغيره من الناس، وكل مشكلة من هذه المشاكل لها أوجه ثلاثة ، إما طيبة ، أو شريرة ، أو بين بين .

– تساعد القيم في تقديم أحكام، على أفعالنا وأفعال الآخرين، كما تمكننا من الاستفادة من توجيهات الآخرين وتأثيراتهم.

– تساعد القيم في الحفاظ على البناء الاجتماعي، من خلال ما تحت عليه من تماسك، وانتظام داخل الإطار الاجتماعي العام.

– القيم ديناميكية وتستمر عبر الزمن الإنساني و تحافظ على هوية المجتمع.

– تقوم القيم بالتوافق بين التناقضات في داخل الإطار العام ، الذي يطبع الثقافة ، حقاً لا توجد أنماط سلوكية خالصة ، ولكن يبدو إن هناك قيما ، مركزية يمكن أن تعطي للثقافة طابعاً معيناً وتميزها عن غيرها . [16]

– نبذة عن منطقة البحث :

يتكون مجتمع البحث من مجموع طلاب كليتي الطب البشري والآداب بجامعة سبها للعام الجامعي 2015–2016 م والبالغ عددهم 4548 طالبا .

واقع الجريمة بمدينة سبها حلال سنة 015 م:

شهدت مدينة سبها في السنوات الخمس الأخيرة العديد من الجرائم المتنوعة وتراوحت ما بين القتل والخطف والسطو المسلح وسرقة السيارات بالإكراه وسرقة الأموال ، وقد كان موقع مركز شرطة سبها المدينة مهتما بنشر أخبار هذه الجرائم على صفحته بالانترنت إلا أن هذه الأخبار تشبه إلى حد كبير الأخبار الصحفية منها عن الأخبار الموضوعية.

تبين من خلال الجدول رقم (1) والذي يفيد الجرائم التي تم نشرها بصفحة الانترنت موقع شرطة سبها عام 2015م ، من شهر نوفمبر قد شهد أعلى نسبة من الجرائم 28.9% يليه شهر أكتوبر 21.21% أما أقل نسبة فقد كانت في شهر يناير 1.16% بينما تم تسجل أي حالة في شهر مارس وذلك نسبة لانقطاع شبكة الانترنت طوال هذا الشهر .

هذه الأرقام تعتبر مؤشرات لوجود الجريمة بمدينة سبها ، ويؤكد أن المعلومات الصحيحة والدقيقة ، لا تؤخذ إلا من مصدرها الرئيسي وهي سجلات الشرطة ومحاضرها باعتبارها المصادر الأولية للبيانات ويمكن حصر إجمالي الجرائم بالجدول رقم (1) على النحو الأتي:

جدول (1) إجمالي أنواع الجرائم المنشورة بصفحة مركز شرطة سبها المدينة خلال عام 2015

ت	الجريمة	العدد	%
1	القتل	130	30.30
2	الخطف	93	21.67
3	سرقة السيارات	95	22.14
4	الإصابات	45	10.48
5	سرقة أموال	41	9.55
6	مفقودون	25	5.82
المجموع		429	%100

المصدر : مبارك عوض الكريم : أثر انتشار الجريمة على الواقع الاجتماعي والسياسي ، في مدينة سبها ، مركز الدراسات للبحوث والتنمية بالجنوب الليبي ، بمدينة سبها ، 2015. [18]

نلاحظ من الجدول رقم (1) إن جريمة القتل تمثل أعلى النسب 30.30 % يليها جريمة سرقة السيارات بالإكراه 22.14% ، ثم الخطف 21.67% ، أما أقل نسب فقد سجلها المفقودون بنسبة 5.82% .

الإطار النظري :

أولا : النظريات المفسرة لظاهرة الجريمة:

1– النظرية البنائية الوظيفية :

يفيد أصحاب هذه النظرية وجود نظام قيمي يسير البنية الهيكلية للمجتمع ، فالنظام القيمي مثلاً يقسم العمل على الأفراد ويحدد واجبات كل فرد وحقوقه ، كما يحدد أساليب اتصاله ، وتفاعله، مع الآخرين إضافة إلى تحديد ماهية الأفعال التي يكافئ عليها ، المرء أو يعاقب ، ومن أهم رواد هذه النظرية (بارسونز) (حيث ركز على القيم الأساسية ، فهي حجر الزاوية عنده ، فالمساهمات الرئيسية كانت تعتبر إن أفعال الأفراد لا تكون مصادفة ولا تحكم ببساطة ، عن طريق الباعث ، بل على النقيض من ذلك ، لكنها تخضع لنظام اجتماعي عام).[19]

إن هذه السمات للنظام الاجتماعي العام ، يمكن وجودها فقط إذا أشترك كل أو غالبية أعضاء المجتمع في قيم نهائية معينة ، حيث تتحدد أهدافهم ، كما تجد لهم الأساليب المسموح بها ، لتحقيق هذه الأهداف ، مثل هذه القيم يمارسها الأفراد في سلوكهم الشائع ، كما إنها تفيد الصراع و الفوضى في المجتمع ، ويرى بارسونز ، إن كل الأفعال موجهة نحو تحقيق أهداف محددة ، فقد حلل النسق الاجتماعي، بأنه مجموعة من الأفعال الاجتماعية المرتبطة والمتناقضة ، كما ربط بين النسق الاجتماعي والسمات الشخصية لأعضائه، حيث كل نسق اجتماعي يقدم احتياجات فيزيقية لأعضائه ، تمكنهم من البناء ، كما تقدم لهم وسائل محددة لمتابعة ، المصادر المادية ، بالإضافة إلى ان كل نسق اجتماعي يحتوي على بعض التطبع الاجتماعي ، للصغار حتى يمكن تنمية الدوافع الخاصة ، بالتطبيق مع المعايير الخاصة ، أو تنمية الاحتياجات العامة ، للتطابق مع المعايير العامة ، ويرى كل من (دور كايم) و(

بارسونز) إن القيم تتداخل مع الأنساق الاجتماعية، وهي بذلك تقوم بدور وظيفي.

ويشابهه (بارسونز و دوركايم) في اعتبار القيم شبه مطلقة، لأن النسق الاجتماعي متغير، في نظرة، وقد نظر بارسونز إلى المجتمع باعتباره ، نسقاً واحداً ، يتألف من عناصر متساندة معاً ، و متفاعلة، وإن القيم لها دور وظيفي محدد في المجتمع وتشير هذه النظرية، أن الجريمة ((تنطلق من عوامل بنيوية داخلية ، تدفع إلى ارتكاب الجريمة، فمثلا اضطراب الحياة الأسرية، سواء خلال التنشئة الاجتماعية، أم تراجع تخلف قيمتهم الاجتماعية، قد تكون سبباً مباشراً لارتكاب جريمة ما)) .[20]

2- النظرية التفاعلية :

ترى هذه النظرية ، أن الحياة الاجتماعية ما هي إلا شبكة معقدة ، من نسيج العلاقات بين الأفراد والجماعات ،التي يتكون منها المجتمع ، وإن مظاهر الحياة الحقيقية تتبين عن طريق النظر إلى التفاعلات التي تحدث بين الأفراد ، وإن الذات الاجتماعية عند الأفراد هي حصيلة التفاعل بين الظروف الخارجية، التي يتفاعل معها الفرد في حياته الاجتماعية ، وتصوراته، والآثار التي قد تحدث إيجابية ، كانت أو سلبية، اعتماداً على طبيعة العلاقة الاجتماعية القائمة بين الأفراد في المؤسسة أو المنظمة الاجتماعية .[21]

3- **النظرية السببية :-**

تفسر هذه النظرية كما يوضحها (ماكس فيبر) أن بواعث السلوك أو دوافع السلوك تفسر العلاقة السببية بين العامل المستقل والتابع ، كالعلاقة بين التنشئة الاجتماعية المضطربة والجريمة، فالسلوك يفسر بالعامل النفسي ويشخص بالعامل الاجتماعي ، والسلوك يرتكز على السبب والمسبب قد يكون خارجياً أو داخلياً والأسباب ترجع إلى عدة متغيرات منها القيم الاجتماعية أو الدينية ، أو الأخلاقية ، ومن هنا تظهر هذه النظرية تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية على السلوك المنحرف .

4- نظرية الضبط الاجتماعي :

ينظر أنصار هذه النظرية للإجرام إنه نتاج حالة التحرر من أنصار هذه النظرية للإجرام إنه نتاج حالة التحرر النسبي، من الارتباط بالقيم والمعتقدات الأخلاقية، والتي تحكم السلوك والعلاقات أثناء التفاعل الاجتماعي بالمجتمع ، ليعيشوا حياة واحدة في ظل التزام كل أفراد المجتمع بهذه القواعد والأعراف [22] . إن الفرضية التي تقوم عليها هذه النظرية في نظر أنصارها مفادها إن ضعف رابطة الفرد بالمجتمع أو تصدع علاقة الفرد بالمجتمع ينتج الأفعال الإجرامية .

5- نظرية التفكك الاجتماعي :

تعتمدهذه النظرية في تفسيراتها على التفكك الاجتماعي والذي يعرفه ((ميشيل مان)) بأنه مصطلح يشير إلى : جملة من الاضطرابات التي تصيب النمط والنظام بالمجتمع وهي مقترنة بالتغير الاجتماعي، ومن جهة أخرى تؤثر سلبا على الضبط الاجتماعي بالمجتمع . [23]

إن التفكك الاجتماعي يحدث في مكونات التنظيم الاجتماعي و يتمثل في عدم تأدية التنظيم القواعد والمعايير والقيم لوظيفتها الأساسية ، مما يخلق حالة من الاضطراب والفوضى تشمل أشكال متعددة منها ضعف العلاقات التي تربط الأفراد ببعضهم البعض مما يؤدي إلى انتشار الفردية بينهم ، بالإضافة إلى فشل المجتمع في تعديل وتحديد المعايير الاجتماعية الموجهة للسلوك في ظل التغير الاجتماعي السريع .

6- نظرية الاختلاط التفاضلي :

يوضح سندرلاند إن الجريمة تسبقها ظروف اجتماعية تؤثر في متغيرات نفسية مثلت هذه الظروف حالة من عدم التنظيم الاجتماعي التي تعتري البناء الاجتماعي ، والتي من أهمها نظام الضبط الاجتماعي والمؤسسات التي تعمل على تأدية هذه المهمة والتي على رأسها الأسرة والمؤسسات الاجتماعية والتربوية، هذه والوظائف هي التي تؤدي إلى انتقال السلوك من أشخاص مجرمين إلى أشخاص ليسوا من فئة المجرمين ، وليس من خلال التقليد النفسي كما يذهب تارد ، وإنما عن طريق تعلم هذا السلوك ، وتتمثل عملية التعلم هذا في أمريين : أولاً عملية تعلم الجوانب المادية التقنية المتعلقة بأساليب ارتكاب الجرائم أو الوسائل التحفزية وعمليات التخطيط والتنفيذ [24] أما الثاني يتصل بتعلم الفرد مجموعة من الاتجاهات والقيم والتدابير التي تدفع لبدء جريمة ما ، وحاول سندرلاند إيضاح تصور الركون للتقليد وحدة في تفسير ظاهرة الجريمة باعتماده على متغير التعلم بمفهومه العام ، فالإجرام في اعتقاده يتعلمه الفرد من احتكاكه بالخبرة الإجرامية بشكل مباشر أو غير مباشر.

إن عملية التعلم تتأثر بالعديد من العوامل من بينها استمرار التأثير أي استمرارية الاختلاط التفاضلي أو النسبي بالجماعات الجانحة، فكلما زاد في درجته أثر ذلك على تكوين الاتجاهات السالبة ، الأمر الذي يزيد من انحراف الأفراد وإجرامهم .

هذا وسوف تتبنى الباحثة هذه النظريات بصورة متكاملة في تفسير الجريمة إذا ماسلمنا بأن الجريمة موجودة في كل

المجتمعات ومندو الأزل وستظل مادام هناك تفاعلاً اجتماعياً بين الأفراد والمجتمعات.

ثانيا: الدراسات السابقة:

1- دراسة: سامي بن شتيان البشري : 2012م . [25]

هدفت هذه الدراسة التعرف على محددات الديموجرافية والاجتماعية الفاعلة في تحديد مستوى الخوف من الجريمة بالإضافة إلى معرفة الإجراءات والترتيبات الناجمة عن الخوف من الجريمة، واستخدم الباحث عينة عشوائية واتبع المنهج الوصفي وقد توصلت الدراسة إلى:

أ- إن المحددات الديموجرافية لها دور فاعل في تحديد مستوى الخوف من الجريمة ، وفي اتخاذ التدابير والإجراءات الأمنية للوقاية من الجريمة .

ب- إن المحددات الاجتماعية (المستوى التعليمي والحي السكني)لها دور فاعل في تحديد مستوى الخوف من الجريمة، وفي اتخاذ التدابير والإجراءات الأمنية للوقاية من الجريمة.

2- **دراسة : نوري سعدون عبدالله .** [26]

هدفت الدراسة إلى معرفة السلوك الإجرامي وأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والشرعية.

- التعرف على العوامل الاجتماعية المؤدية للجريمة ودور العوامل في دفع الفرد إلى ارتكابها.

- معرفة العوامل الأكثر فاعلية في ارتكاب الجريمة وكان من نتائج الدراسة :-

أ- إن العوامل الاجتماعية لها دور في التأثير على الجريمة .

ت- إن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والدينية تأثيرها متكامل على دفع الأفراد لارتكاب الجريمة داخل المجتمع .

3- دراسة: سعيد على الحسنية : 2005 [28]

تناولت هذه الدراسة دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة ، وتهدف إلى الوقوف على دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة ، بتفعيل دور القيم بضرورة الوقاية من الجريمة ، و التأكيد على دور القيم باعتبارها معايير تسهم بدرجة كبيرة في تقويم وبناء شخصية الفرد ولها أهمية عملية في توفير معلومات عن القيم الاجتماعية ودورها في الوقاية من الجريمة وكذلك في توجيه أنظار الأسر في غرس القيم في نفوس الأبناء بالإضافة إلى التعرف على القيم التي تعمل على الوقاية من الجريمة ، ودور المؤسسات في إكساب الأفراد القيم الاجتماعية والوقاية من الجريمة ، استخدام الباحث المنهج المسحي الوصفي بطريقة العينة ، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :-

-تتفاوت اتجاهات الطلاب عن السجناء حول القيم فتبين أن الطلاب يتمسكون بالقيم الاجتماعية والولاء للوطن بينما النزلاء يتمسكون بقيم حقوق الجار وحب العمل والأمانة.

فروض البحث:

1- كلما زادت درجة قيمة الولاء للوطن للمبحوثين قلّ ارتكاب الجريمة وتعزى لمتغير العمر عند الشباب.

2- كلما زادت درجة الأمانة عند المبحوثين قلت الجريمة وتعزى لمتغير الخلفية الحضارية عند الشباب في المجتمع.

3- كلما زادت درجة تعليم الأب والأم قلت الجريمة وتعزى لمتغير المستوى الدراسي للوالدين.

4- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيم الاجتماعية والكلية التي ينتسب إليها المبحوثون.

ثالثا : الأساليب المنهجية :

-متغيرات البحث :

1- **المتغير التابع :**

يتمثل في دور القيم في الوقاية من الجريمة، وتم تحديد خمسة محاور رئيسية هي:

1- قيمة الولاء للوطن .2- قيمة الأمانة .

3- قيمة احترام الجار .

4- قيمة احترام الممتلكات العامة .5- قيمة حب العمل

2- **المتغيرات المستقلة :-**

1- العمر 2- النوع 3 - المستوى التعليمي للأب والأم

4- الخلفية الحضارية 5 - الكلية التي ينتمي إليها الطالب .

- نوع الدراسة : دراسة وصفية تحليلية ميدانية.

- المنهج المستخدم : منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة العشوائية البسيطة .

- مجتمع البحث : طلاب كليتي الآداب والطب البشري والبالغ عددهم (4548) طالباً وطالبة وتم اختيار عينة عشوائية من الكليتين، بعدد (122) مفردة ، منهم 94 طالبا من كلية الآداب و 28 طالباً من كلية الطب البشري ، وتم تحديد العينة في كل كلية عن طريق معادلة أوجسي مورجان لـــــــتحديد حجـــــم العينة .[28]

رابعاً : حدود البحث :

1- الحدود الموضوعية : أقتصر البحث حول دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة .

2- الحدود المكانية : كلية الطب البشري ، كلية الآداب بجامعة سبها .

3- الحدود البشرية: طلاب كليتي الطب البشري والآداب.

4- الحدود الزمنية: ربيع 2015م.

خامساً: أداة جمع البيانات:

الاستبانة عن طريق مقابلة اشتملت على خمس مقاييس يتكون كل مقياس من أربع فقرات على النحو الأتي:

أ- **مقياس الولاء للوطن:**

– الولاء للوطن يسهم في تعزيز المواطنين على الحفاظ عليه، حب الوطن من الإيمان

– غرس الأمن والأمان – يساعد على احترام القوانين والأنظمة، يساعد على التنشئة وتنمية النواحي الوجدانية للشباب – تم قياس هذه الفقرات من خلال مقياس ليكرت ثلاث الأبعاد يؤثر بدرجة كبيرة يؤثر بشكل متوسط لا يؤثر

ب- **مقياس قيمة الأمانة** – تتمثل في المحافظة على احترام الآخرين وأداء حقوقهم والحفاظ عليهم واجب اجتماعي اتجاه الآخرين وهي واجب مقدس اتجاه الأرض والعرض.

ج- **مقياس قيمة احترام الممتلكات العامة والخاصة** وتشمل الفقرات التالية:

– الانتفاع بالممتلكات العامة لجميع أفراد المجتمع.

– كالطرق والحدائق، المساجد .... إلخ.

د–قيمة **احترام الجار والأقارب** واحترام حق الجار في السلام وتفقد أحواله وتعوده عند المرض والحاجة.

هـ –قيمة العمل والتفاني في أدائه وقيمته بين الناس، فالإنسان الذي لا يعمل لا قيمة له ويشعر بالنقص الشديد والفراغ ولا يتمكن من إشباع حاجاته الخاصة، يساعد في الابتعاد عن رفاق السوء.

وقد تم الاستفادة من مقاييس القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة من دراسة سعيد علي الحسينية والتي أجريت على طلاب جامعة إمام محمد بن سعود سنة 2005 م، قد قامت الباحثة بتطبيق هذه المقاييس على عينة مختارة قوامها 20 طالب وطالبة من طلاب جامعة سبها، لقياس مدى تفهمهم للعبارات الواردة بالاستبانة وتقبلهم لها، أما عامل الثبات والصدق تم استخدام معامل كرباخ ألفا حيت بلغ 83%.

سابعا ً : المقاييس الإحصائية:

تم استخدام بعض المقاييس الإحصائية كمقياس النزعة المركزية، المتوسط الحسابي، ومقاييس التشتت (الانحراف المعياري)، واختبار (T-Test) لمعرفة معنوية كل محور في البحث

ثامناً: وصف عينة الدراسة:

1- الجنس

الجدول رقم (2) توزيع مفردات عينة البحث حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة
ذكور	31	% 25.4
إناث	91	%74.6
المجموع	122	%100

• تصميم وبيانات جميع الجداول عدا الجدول رقم: (1) السابق من إعداد الباحث، وهي تتضمَّن نتائج تحليل البيانات الكمية والوصفية الخاصة بالبحث.

يبين الجدول رقم (2) توزيع المبحوثين حسب النوع، أن الإناث تمثل أكثر من نصف العينة بنسبة 74.6%، حيث إن عدد الإناث في معظم كليات جامعة سبها يمثلن الأغلبية من مجموع عدد الطلاب، والدليل أن عدد الإناث مقابل الذكور في كلية الآداب العام الجامعي 2011/2010 هو(1975) طالبة مقابل (537) طالبا وفي العام الجامعي 2015/2014 هو(2510) طالبة مقابل(721) طالبا.[24]

2–الكلية:

الجدول رقم (3) توزيع مفردات عينة البحث حسب الكلية

الكلية	العدد	النسبة
الآداب	94	%77
الطب البشري	28	%23
المجموع	122	%100

من الجدول رقم (3) يتضح أن نسبة مفردات عينة البحث من كلية الآداب كانت أكبر بنسبة 77%، وأقل نسبة من كلية الطب البشري 33%، يرجع ذلك إلى التنوع العلوم وتخصصاتها ورغبة الطالب في الدراسة العلوم الإنسانية أكثر من العلوم التطبيقية.

3–الخلفية الحضارية:

الجدول رقم (4) توزيع مفردات عينة البحث حسب الخلفية الحضارية

الخلفية الحضارية	العدد	النسبة
المدينة	109	% 89.3
القرية	13	% 10.7
المجموع	122	% 100

يتبين من الجدول رقم (4) والذي يشير إلى توزيع مفردات مجتمع البحث حسب الخلفية الحضرية إن 89.3% إقامتهم في المدينة، مقابل 10.7 % إقامتهم في القرية، ويرجع ذلك إن المدينة سبها تعتبر أكبر ثقل سكاني في الجنوب الليبي.

1- المستوى التعليمي للأب: –

الجدول رقم (5) توزيع مفردات عينة البحث حسب المستوى التعليمي للأب

المستوى التعليمي للأب	العدد	النسبة
يقرأ ويكتب	24	% 19.7
التعليم الأساسي	21	% 17.2
التعليم المتوسط	29	% 23.8
جامعي فمافوق	48	% 39.3
المجموع	122	% 100

يلاحظ من الجدول رقم(5) إن ألا نسبة هم ذوي المستوى التعليمي الجامعي فما فوق فبلغت نسبة: 39.3%، تليها نسبة: 23.8%، للمستوى المتوسط، أمَّا يقرأ ويكتب: 19.7%، وهذه النسبة تمثل أدني المستويات التعليمية، وأخيراً مستوى التعليم الأساسي بلغت نسبته: 17.2%، أي إنَّ أولياء الأمور يدركون أهمية التعليم، فالأمية بينهم غير موجودة، وذلك لتوفر التعليم بالبلاد على المستوى العام بها.

المستوى التعليمي للأم:

الجدول رقم: (6) توزيع مفردات عينة حسب المستوى التعليمي للأم.

المستوى التعليمي للأم	التكرار	النسبة
يقرأ ويكتب	44	36.1
التعليم الأساسي	16	13.1
التعليم المتوسط	35	28ز7
جامعي فما فوق	27	22.1
المجموع	122	100

تبين من جدول رقم (6) أن أعلى نسبة كانت 36.1% وهي لمستوى يقرأ ويكتب، أما أقل نسبة كانت التعليم الأساسي بنسبة 13.1% أما المستوى الجامعي للأمهات فبلغت 22.1% ونسبة التعليم المتوسط بلغت 28.7% وبهذا فإن أغلب الأمهات ذات مستويات تعليمية منخفضة، أو بمعنى آخر أميات، ولكن إذا جمعنا نسبة كل لها تعليم متوسط وجامعي فأنها تشكل 50.8% وهي نسبة كبيرة تساهم في إرشاد وتوجيه الأبناء لأهمية العلم والأخذ بأسبابه، كما أنها تدل على انخراط المرأة في المجتمع الليبي في مجال التعليم خلال العقود السابقة.

تاسعا: تحليل البيانات:

يتضمن هذا القسم على (20) سؤالاً تمت صياغتها لمعرفة إلى أي مدى يوافق أو لا يوافق أفراد العينة في الدراسة، على القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة حيث تحتوي الاستبانة على خمسة محاور رئيسة وكل محور يحوي على أربع فقرات وفقا للمقياس الثلاثي وتعطي هذه التقديرات في المقياس الثلاثي على النحو التالي:

– البعد الأول: قيمة الولاء للوطن :

تضمن هذا المحور أربع فقرات تقيس قيمة الولاء للوطن، ويبين الجدول رقم (7) التكرارات والنسبة المئوية، المتوسط، الانحراف المعياري، الوزن النسبي وكذلك اختبار ت لمعرفة معنوية فقرات هذا البعد والبعد ككل.

الجدول رقم (7) يوضح نتائج المتوسط والانحراف المعياري واختبار (ت) لكل فقرة من الفقرات والوزن النسبي تأثير قيمة الولاء للوطن للحد من الجريمة

ت	العبارات	الاستجابة						اختبار ت لعينة البحث			الوزن النسبي
		يؤثر بدرجة كبيرة		متوسطة		ضعيفة		المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	
		ك	%	ك	%	ك	%				
1	إن الانتماء للوطن يسهم في تعود المواطن على الحفاظ على ممتلكات الوطن	65	53.3	42	34.4	15	12.3	2.40	0.70	6.45	0.80
2	إن الانتماء للوطن يساعد في دعم الأمن والأمان للمواطن	75	61.5	36	29.5	11	9	2.52	0.65	8.80	0.84
3	إن الانتماء للوطن يساعد على احترام القوانين والأنظمة	55	45.1	55	45.1	12	9.8	2.35	0.65	5.94	0.78
4	إن تنشئة الشباب تنشئة سليمة وتنمية النواحي الوجدانية تعمل على غرس الولاء عند الشباب وتحد من الجريمة	78	63.9	38	31.1	6	4.9	2.59	0.58	11.13	0.86

يتبين من الجدول رقم (7) إن الفقرة رقم (4) توضح نسبة الموافقة بدرجة عالية على أن التنشئة الاجتماعية السليمة للشباب تساعد في تنمية النواحي الوجدانية وغرس الولاء للوطن في نفوسهم وتحد من الجريمة فبلغت (63.9%) ، أما نسبة غير الموافقين من المبحوثين على أن التنشئة الاجتماعية السليمة لا تساعد في تنمية النواحي الوجدانية وغرس قيمة الولاء للوطن فبلغت (4.9%) وهي نسبة ضعيفة، وبهذا نستنتج أن التنشئة الاجتماعية السليمة تساعد في غرس النواحي الوجدانية ،

وغرس قيمة الولاء للوطن عند الشباب، بمتوسط حسابي(2.59%) وانحراف معياري (58%) والوزن النسبي (86%).

– أما الفقرة رقم (2) توضح إن (61.5%) تشير إلى أن الانتماء للوطن يساعد في دعم الأمن والأمان للمواطن، أما أقل نسبة وهي (9%) من المبحوثين يرون إن الانتماء للوطن لا يساعد في دعم الأمن والأمان للمواطن وعليه نستنتج إن غالبية مفردات مجتمع الدراسة ترى أن الانتماء للوطن يساعد في دعم الأمن والأمان للمواطن بدليل المتوسط الحسابي للفقرة (2.52%) وانحراف معياري (8.80%) والوزن النسبي بلغ (84%).

–والفقرة رقم (1) توضح إن نسبة (53.3%) من المبحوثين توافق على أن الانتماء للوطن يسهم في تعود المواطن للحفاظ على ممتلكات العامة، أما نسبة غير الموافقين على أن الانتماء للوطن لا يساعد المواطن على الحفاظ على ممتلكات العامة فبلغ (12.3%) ويتبين إن غالبية المبحوثين يرون أن تأثير الانتماء للوطن يساعد على الحفاظ على ممتلكات العامة ويحد من الجريمة كالسرقة مثلاً والدليل على ذلك بلغت قيمة المتوسط الحسابي للفقرات (2.40%) وانحراف معياري (70%) والوزن النسبي (80%) .

– أما الفقرة رقم (3) والتي توضح إن الانتماء للوطن يساعد على احترام القوانين والأنظمة، بلغت (45.1%) ، أما نسبة غير الموافقين بأن الانتماء للوطن لا يساعد على احترام القوانين والأنظمة بلغ (9.8%) .

ونستنتج من ذلك أن أغلبية المبحوثين يرون أن الانتماء للوطن يساعد في احترام القوانين والأنظمة بدليل أن المتوسط الحسابي بلغ (2.35%) وانحراف معياري (65%) والوزن النسبي (78%)

من خلال العرض السابق يتضح أن قيمة الولاء للوطن عالية بدليل أن المتوسط الحسابي العام للفقرات بلغ (2.46%) و الانحراف المعياري (43%) والوزن النسبي العام (82%) وهذا يبين قيمة الولاء للوطن وتأثيره عند المبحوثين في الحد من الجريمة ، وتتفق هذه النتائج مع النظرية البنائية الوظيفية التي أكدت على أن القيم لها دور وظيفي ومحدد في المجتمع ، بل تنطلق من عوامل بنيوية داخلية، تدفع للحد من ارتكاب الجريمة ، كما إن ضعف وتصدع رابطة الفرد بالمجتمع ومعاييره تنتج عنه الأفعال الإجرامية كما تبينه نظرية الضبط الاجتماعي.

كما تتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة " سعيد على الحسنية " أن اتجاهات الطلاب كانت قوية جداً في تمسكهم بالقيم الاجتماعية في ما يخص الولاء للوطن .

– **البعد الثاني: قيمة الأمانة:**

الجدول رقم (8) يوضح نتائج المتوسط والانحراف المعياري واختبار (ت) لكل فقرة من الفقرات والوزن النسبي تأثير قيمة الأمانة للحد من الجريمة

د	العبارات	الاستجابة						اختبار ت لعينة البحث			
		يؤثر بدرجة كبيرة		متوسطة		ضعيفة					
		ك	%	ك	%	ك	%	المتوسط	الانحراف المعياري	ت	الوزن النسبي
1	تسهم الأمانة من العصمة من الانحراف	72	59	41	33.6	9	7.4	2.51	0.63	9.01	0.84
2	تسهم الأمانة في احترام حقوق الآخرين	74	60.7	39	32	9	7.4	2.53	0.63	9.30	0.84
3	الأمانة تدفع للتحلي بالأخلاق الحسنة	86	70.5	25	20.5	11	9	2.61	0.64	10.4	0.87
4	الأمانة تسهم في معاملة الناس واحترامهم وتحد من الجريمة	65	53.3	47	38.5	10	8.2	2.45	0.64	7.73	0.82
المجموع		279	0.61	152	0.31	39	0.08	2.52	0.43	13.3	0.84

تضمن هذا المحور أربع فقرات تقيس قيمة الأمانة، ويبين الجدول رقم (8) التكرارات والنسبة المئوية، المتوسط، الانحراف المعياري، الوزن النسبي وكذلك اختبارات لمعرفة معنوية فقرات هذا البعد والبعد ككل.والجدول يوضح نسبة الموافقة التي تقيس قيمة الأمانة حيث تشير الفقرة رقم (3) إن الأمانة تدفع الفرد للتحلي بالأخلاق الحسنة بنسبة (70.3%) ، في حين أن نسبة موافقة 9% من يرون إن الأمانة ليس له تأثير بالتحلي بالأخلاق الحسنة، وذلك بمتوسط حسابي (2.61%) وانحراف معياري (64%) و الوزن النسبي (87%).

– أما الفقرة رقم (2) والتي تشير إلى إن الأمانة تسهم في احترام حقوق الآخرين بنسبة (60.7%)، أما نسبة غير الموافقين والتي تشير إلى إن الأمانة لا تسهم في احترام حقوق الآخرين بلغت (7.4%) وهي نسبة ضعيفة، ونستنتج إن ما نسبته (70.3%) من المبحوثين توافق بشدة إن الأمانة تدفع الأفراد للتحلي بالأخلاق الحسنة وتحد من الجريمة.

– أما الفقرة رقم (1) والتي تقيس قيمة الأمانة تسهم في العصمة من الانحراف بنسبة 59%، أما أقل نسبة وهي (7.3%) والتي تشير إلى أن الأمانة لا تسهم في العصمة من الانحراف، ونستنتج إن الأمانة تسهم في العصمة من الانحراف بنسبة موافقة عالية بدليل أن المتوسط الحسابي (2.51%) وانحراف معياري (63%) والوزن النسبي (84%)

– وتشير الفقرة رقم (4) والتي تقيس إن الأمانة تسهم في معاملة الناس باحترام وتحد من الجريمة بنسبة 53.3% أو أقل نسبة فبلغت (8.2%) نستنتج إن أغلب المبحوثين يرون أن الأمانة تسهم في معاملة الناس باحترام وتحد من الجريمة والدليل على ذلك بمتوسط حسابي عام (2.52%) وانحراف (43%) والوزن النسبي (84%) ، وهي دالة إحصائياً وذات درجة معنوية عالية حيث أن القيمة الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة ، وتتفق هذه النتيجة ما جاء في نظرية التفاعلية، والتي تشير إلى أن السلوك يفسر بالعامل النفسي ويشخص بالعامل الاجتماعي ، ويرتكز هذا السلوك على السبب خارجياً أو داخلياً ، وترجع إلى عدة متغيرات منها القيم الأخلاقية والدينية التي تحث على المعاملة الحسنة بين الأفراد ، وأشار سندرلاند الإجرام في اعتقاده يتعلمه الفرد من احتكاكه بالخبرة الإجرامية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، كما تأثر بالعديد من العوامل من بينها استمرار التأثير أي استمرارية الاختلاط التفاضلي بالجماعات الجانحة ، تتفق مع دراسة سعيد على حسنية في أن الأمانة لها دور في الحد من ارتكاب الجريمة في المجتمع.

البعد الثالث:قيم احترام الجار:

الجدول رقم (9)يوضح مستوى الدلالة حول فقرات قيم احترام الجار t يوضح نتائج المتوسط والانحراف المعياري ، اختبار (t) لكل فقرة:

العبارات	الاستجابة						اختبار ت لعينة البحث			الوزن النسبي
	يؤثر بدرجة كبيرة		متوسطة		ضعيفة		المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	
	ك	%	ك	%	ك	%				
إن احترام الجار يدفع للحفاظ على أهل بيته وأبره	41	33.6	57	46.7	24	9.7	2.13	0.71	2.13	0.71
احترام حقوق الجار يعتبر قيداً اجتماعياً أحاول التخلص منه	58	47.5	52	42.6	12	9.8	2.37	0.65	6.31	0.79
احترام حقوق الجار يبعدني عن إيذائه	71	58.2	42	34.4	9	7.4	2.50	0.63	8.86	0.83
احترم حقوق الجار يعصم من ارتكاب الجريمة	91	74.6	27	22.1	4	3.3	2.71	0.52	15.1	0.90
المجموع	261	0.53	178	0.36	49	0.11	2.43	0.39	12.1	0.81

تضمن هذا المحور أربع فقرات تقيس قيم احترام الجار، ويبين الجدول رقم (9) التكرارات والنسبة المئوية ، المتوسط ، الانحراف المعياري ، الوزن النسبي وكذلك اختبار (t) لمعرفة معنوية فقرات هذا البعد ككل لمعرفة اتجاه البعد الثالث .

واتضح أن نسبة الموافقة التي تقيس قيمة احترام حقوق الجار فبلغت النسبة 74.6% للفقرة رقم (4) إن احترام حقوق الجار يعصم من ارتكاب الجريمة، أما أقل نسبة فبلغت 3.3% ترى إن احترام حقوق الجار لا يسهم من ارتكاب الجريمة.

نستنتج من خلال هذه الفقرة إن احترام الجار يعصم الأفراد من ارتكاب الجريمة، بدليل أن المتوسط الحسابي 2.71% وانحرف المعياري 52% والوزن النسبي 90% .

– أما الفقرة رقم (3) إن احترام حقوق الجار يبعدني عن إيذائه بنسبة 58.2% وأقل نسبة بلغت 7.4% ، نستنتج إن معظم المبحوثين يؤيدون إن احترام حقوق الجار يعصم من ارتكاب الجريمة .

– أما الفقرة رقم (2) يتضح أن نسبة الموافقة بلغت 47.5% إن احترام حقوق الجار يعتبر قيداً اجتماعياً أحاول التخلص منه، أما

أقل نسبة ترى إن احترام حقوق الجار لا يعتبر قيداً اجتماعياً بلغت 9.8% ، نستنتج إن نسبة الموافقة والتي ترى إن احترام حقوق الجار تعتبر موافقة ضعيفة تقترب هذه النتيجة مع الفقرة رقم (1) والتي تفيد إن احترام حقوق الجار تدفع للحفاظ عليه بنسبة 33.6% ، وأقل نسبة بلغت 9.7% بمتوسط حسابي قدره 2.13% وانحراف 71% والوزن النسبي 71% .

نستنتج أن احترام حقوق الجار يبين النسب الموافقة في التأثير على إن احترام الجار يعصم من الجريمة ويحد منها ، وهي دالة معنوية وبشكل عام من خلال العرض السابق يتبين أن إجمالي الموافقة من قبل المبحوثين كانت عالية والدليل على ذلك بلغ المتوسط العام لجميع الفقرات 2.43% وانحراف معياري 39% والوزن النسبي 81% .

وتتفق هذه النتيجة مع مبادئ النظرية التفاعلية حيث ترى أن الحياة الاجتماعية اتصال والتواصل بين الأفراد والجماعات كاحترام حقوق الجار، وتتضح من طريقة التفاعلات التي تحدث بينهم وأثارها الايجابية وتشير نظرية التفكك الاجتماعي عندما يحدث التفكك في مكونات التنظيم الاجتماعي يؤدي إلى عدم تأدية المعايير والقيم لوظيفتها الأساسية مما يخلق حالة من الاضطراب والفوضى وخاصة ضعف العلاقات بين الأفراد وانتشار الفردية ، وفشل المجتمع في تعديل وتحديد المعايير الاجتماعية الموجهة للسلوك ، وتتفق هذه مع دراسة سامي بين شتيان البشري ، حيث يرى أن المحددات الاجتماعية ومن بينها " الجيرة " لها دور فاعل في تحديد مستوى الخوف من الجريمة واتخاذ التدابير الفاعلة والإجراءات الأمنية للوقاية من الجريمة.

البعد الرابع: قيمة احترام الممتلكات العامة :

الجدول رقم (10) يوضح مستوى الدلالة حول فقرات قيم احترام الممتلكات يوضح المتوسط والانحراف المعياري، اختبار (ت) لكل فقرة.

العبارات	الاستجابة						اختبار ت لعينة البحث			
	يؤثر بدرجة كبيرة		متوسطة		ضعيفة		المتوسط	الانحراف	ت	الوزن النسبي
	ك	%	ك	%	ك	%				
أن احترام الممتلكات العامة تحد من الاستيلاء عليها	68	55.7	44	36.1	10	8.2	2.47	0.64	8.13	0.82
إن احترام الممتلكات العامة تدفعني للتمسك بالقيم وعدم العبث بها	63	51.6	51	41.8	8	6.6	2.45	0.61	8.05	8.82
إن احترام الممتلكات العامة تدفعني لاحترام الأنظمة	78	63.9	34	27.9	10	8.2	2.55	0.64	9.56	0.85
احترام الممتلكات العامة تحد من الجريمة	53	43.4	50	41	19	15.6	2.27	0.71	4.28	0.76
المجموع	262	0.53	179	0.37	47	10	2.44	0.44	10.9	0.81

تضمن هذا المحور أربع فقرات تقيس قيمة احترام الممتلكات العامة ، ويبين الجدول رقم (10) التكرارات والنسبة المئوية، المتوسط الانحراف المعياري، الوزن النسبي، وكذلك اختبارا (t) لمعرفة معنوية فقرات هذا البعد والبعد ككل، ونلاحظ أن احترام الممتلكات العامة بالفقرة رقم (3) كانت أعلى نسبة موافقة حيت أن احترام الممتلكات العامة تدفع إلى احترام النظام والقانون بنسبة 63.9%، أما أقل نسبة بلغت 8.2% والتي ترى عدم احترام الممتلكات العامة لأنها لا تدفع إلى احترام النظام والقانون

نستنتج أن نسبة عالية من موافقة المبحوثين تشير إلى أهمية قيمة احترام الجار لأنها تدفع الفرد لاحترام النظام والقانون والدليل على ذلك بلغ المتوسط العام للفقرة 2.55% وانحراف معياري 64% والوزن النسبي 8.5% هذه النتيجة عالية تم استنتاجها من مجتمع ذوي ثقافة عالية وهم طلاب جامعتين بالرغم إنهم يعيشون في مجتمع تزداد فيه الجريمة وعدم احترام للقانون أو المؤسسات القانونية أما الفقرة رقم (1) والتي توضح النسب التي تقيس إن احترام الممتلكات العامة يحد من الاستيلاء عليها وبلغت 55.7%، أما أقل النسب 8.2% والتي تشير بعدم الموافقة على أن احترام الممتلكات العامة لاتحد من الاستيلاء عليها .

نستنتج إن المتوسط الحسابي للفقرة 2.47% وانحراف معياري 64% والوزن النسبي 8.2% وبهذا فإن معظم المبحوثين

يوافقون على أن احترام الممتلكات العامة تحد من الاستيلاء عليها.

- والفقرة رقم (2) والتي تشير النسب منها إلى إن أعلى نسبة التي تقيس إن احترام الممتلكات العامة تدفعني للتمسك بالقيم وعدم العبث بها حيث بلغت 51.6%، وأما أقل النسب التي لا ترى إن احترام الممتلكات العامة تدفع للتمسك بالقيم وعدم العبث بها كانت 6.6%، بمتوسط حسابي 2.45% ، وانحراف معياري 61% ، والوزن النسبي 82% .
- أما الفقرة (4) والتي تقيس النسب فيها أن احترام الممتلكات العامة تحد من الجريمة فبلغت 43.4%، وأقل نسبة التي لا ترى إن الممتلكات العامة تحد من الجريمة فبلغت 10% .

نستنتج أن معظم المبحوثين كانت موافقتهم عالية على أن احترام الممتلكات العامة تحد من الجريمة بمتوسط حسابي 2.27% وانحراف المعياري 71% ووزن النسبي 76% وبشكل عام نلاحظ أهمية قيمة احترام الممتلكات العامة بدرجة موافقة عالية لمعظم المبحوثين والدليل أن المتوسط الحسابي العام 2.44% وانحراف معياري 44% والوزن النسبي 81% .

وتتفق هذه النتيجة مع النظرية البنائية الوظيفية حيث أشار بارسونز أن القيم ظاهرة اجتماعية وهي تتداخل مع الأنساق الاجتماعية تقوم بدور وظيفي في المجتمع.

ويعني هذا أن قيمة احترام الممتلكات العامة تقوم بوظيفية احترام النظام والقانون داخل المجتمع من قبل الأفراد، ويشارك هذا الرأي النظرية التفاعلية التي ترى إن الحياة الاجتماعية ما هي إلا شبكة معقدة بين نسيج العلاقات بين الأفراد في المؤسسة أو المنظمة الاجتماعية، وتتفق مع دراسة سعيد على الحسينة في أن احترام الممتلكات العامة تحد من الاستيلاء عليها وبالتالي تحد من الجريمة.

البعد الخامس: قيمة حب العمل:

الجدول رقم (11) يوضح مستوى الدلالة حول فقرات قيمة حب العمل يوضح المتوسط والانحراف المعياري ، اختبار (ت) لكل فقرة.

العبارات	الاستجابة						اختبار ت لعينة البحث			الوزن النسبي
	يؤثر بدرجة كبيرة		متوسطة		ضعيفة		المتوسط	الانحراف	ت المحسوبة	
	ك	%	ك	%	ك	%				
يسهم العمل في إشباع حاجات الفرد	63	51.6	48	39.3	11	9	2.42	0.65	7.19	0.81
يسهم العمل في شغل وقت الفراغ	74	60.7	40	32.8	8	6.6	2.54	0.61	9.66	0.85
إن مكانه الإنسان بين الناس تعتمد على عمله	84	68.9	30	24.6	8	6.6	2.62	0.60	11.32	0.87
أن العمل يسهم في البعد عن أصدقاء السوء	53	43.4	51	41.8	18	4.8	2.28	0.70	4.46	0.76
المجموع	274	0.56	169	0.35	45	0.09	2.46	0.40	12.72	0.82

تضمن هذا المحور أربع فقرات تقيس قيمة حب العمل ، ويبين الجدول رقم (11) التكرارات والنسبة المئوية ، المتوسط ، الانحراف المعياري ، والوزن النسبي وكذلك اختبار ت لمعرفة معنوية فقرات هذا البعد، والبعد ككل لمعرفة اتجاه البعد الخامس، الذي يقيس قيمة حب العمل، ونلاحظ من الفقرة رقم (3) إن مكانة الإنسان بين الناس يعتمد على عمله بلغت نسبتها 68.9% ، أما أقل نسبته التي ترى إن قيمة مكانة الإنسان بين الناس لا تعتمد على عمله فبلغت 6.6% بمتوسط حسابي 2.62% وانحراف معياري 60% والوزن النسبي 87% ، أي الإنسان يقاس بقدر جهده وعطاؤه وإخلاصه في العمل أما الفقرة رقم (2) يتبن إن العمل يسهم في شغل وقت الفراغ بنسبة 60.7% ، بينما نسبة 6.6% عكس ذلك متوسط حسابي 2.54% وانحراف معياري 61% والوزن النسبي 85%.

– أما الفقرة رقم (1) إن العمل يسهم في إشباع حاجات الفرد فبلغت نسبة الموافقة 51.6%، في حين أن أقل نسبة ترى أن العمل لا يساعد في إشباع حاجات الفرد بلغت 9% بمتوسط حسابي 2.42% وانحراف معياري 65%. والوزن النسبي 81%، تشير النتيجة إن أغلب المبحوثين يتأثرون بقيمة حب العمل وأنه يسهم في إشباع حاجاتهم .

– أما الفقرة رقم (4) تقيس قيمة العمل بأنه يسهم في البعد عن أصدقاء السوء بنسبة 93.4% في حين أن 4.8% أقل نسبة بأن العمل لا يسهم في البعد عن أصدقاء السوء وذلك بمتوسط 2.28% وانحراف المعياري 70% والوزن النسبي 76% ، يبين من خلال النتائج أن معظم المبحوثين يوافقون على أن حب العمل يكتسب الإنسان منه مكانه عالية بين الناس وبصورة عامة نلاحظ أهمية قيمة حب العمل في جميع فقرات البعد وبأنه دال إحصائيا والدليل على ذلك إن المتوسط العام بلغ 2.46% وانحراف المعياري 40% والوزن النسبي 82% ، تتفق هذه النتيجة مع النظرية السببية.

أي أن بواعث السلوك تفسر العلاقة بين العامل المستقل والتابع ، فالعلاقة بين حب العمل واكتساب الفرد المكانة العالية بين الناس

لها تأثير على السلوك الايجابي والمتمثل في الحد من الجريمة ، ويتفق هنا مع دراسة سعيد على الحسينة في أن حب قيمة العمل تؤدي إلى الحد من الجريمة عند بعض أفراد مجتمع الدراسة .

ثالثا : اختبار الفروض Testing of Hypothesis

تعد اختبارات الفروض واحدة من أهم التطبيقات التي قدمها علم الإحصاء كحل للمشاكل العلمية المختلفة بشتى فروع العلوم حيث من خلالها يمكن لأي شخص أن يتخذ قراراً برفض أو قبول فرض معين أو مجموعة من الفروض المتعلقة بمشكلة معينة موجودة في الحياة.

– اختبارات الفروق بين المتوسطات باستخدام T-test

يعد اختبار t من الاختبارات الإحصائية الشائعة والمهمة والتي تستخدم بشكل واسع لقياس الفروق المعنوية بين متوسطي عينتين مستقلتين ويمكن التعبير عن الفرضيات المتعلقة بمشكلة الدراسة حيث تمت صياغتها في عدة فروض لإجراء الاختبارات الإحصائية عليها للتأكد من صحتها وأن فروض الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الأولى: تتعلق الفرضية الأولى لمعرفة الفرق في الأبعاد الخمسة بين الذكور والإناث حيث تم صياغة الفرضية كما يلي:

الفرضية الصفرية :– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأبعاد الخمسة تعزى لمتغير الجنس

الفرضية البديلة :– توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأبعاد الخمسة تعزى لمتغير الجنس وبعد استخدام اختبار ت تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول (13)التالية:

الجدول رقم (12) يوضح المتوسط، الانحراف المعياري، اختبار ت، القيمة الاحتمالية والقرار / متغير الجنس.

ت	البعد	الجنس	ن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار ت	القيمة الاحتمالية	القرار
1	قيمة الولاء للوطن	ذكور	31	2.45	0.33	0.26 -	0.79	لا توجد فروق
		إناث	91	2.47	0.46			
2	قيمة الأمانة	ذكور	31	2.50	0.42	0.42 -	0.67	لا توجد فروق
		إناث	91	2.53	0.44			
3	قيم احترام الجار	ذكور	31	2.41	0.35	0.37 -	0.71	لا توجد فروق
		إناث	91	2.44	0.40			
4	احترام الممتلكات	ذكور	31	2.39	0.43	0.65 -	0.51	توجد فروق
		إناث	91	2.45	0.44			
5	قيمة حب العمل	ذكور	31	2.53	0.32	0.99	0.32	توجد فروق
		إناث	91	2.44	0.43			

بوجه عام تبين لنا من خلال نتائج الجدول رقم (12) وبناء على نتائج الاختبار بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأبعاد. وإن قيمة الولاء للوطن ، قيمة الأمانة ، قيمة احترام الجار) تعزى لمتغير الجنس حيث كانت جميع القيم الاحتمالية أصغر من مستوى الدلالة (0.05) أي أنها غير دالة إحصائية بينما توجد علاقة دالة إحصائية في الأبعاد : (قيمة احترام الممتلكات العامة، حب العمل) حيث كان القيم الاحتمالية أكبر من مستوى الدلالة (0.05) .

الفرضية الثانية: تتعلق الفرضية الثانية لمعرفة الفرق في الأبعاد الخمسة بين الكليات (الآداب والطب البشري) حيث تمت صياغة الفرضية كمايلي :

الفرضية الصفرية:- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأبعاد الخمسة تعزى لمتغير الكلية.

الفرضية البديلة:- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأبعاد الخمسة تعزى لمتغير الكلية .

وبعد استخدام اختبار ت تم الحصول على النتائج التالية الموضحة في الجدول (13)

الجدول رقم (13) يوضح المتوسط، الانحراف المعياري ، اختبار (t) ، القيمة الاحتمالية والقرار / متغير الكلية .

ت	البعد	الكلية	ن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار ت	القيمة الاحتمالية	القرار
1	قيمة الولاء للوطن	الآداب	94	2.47	0.44	0.07	0.94	لا توجد فروق
		الطب	28	2.46	0.38			
2	قيمة الأمانة	الآداب	94	2.52	0.44	0.09 -	0.92	لا توجد فروق
		الطب	28	2.53	0.41			
3	قيم احترام الجار	الآداب	94	2.43	0.41	0.81 -	0.85	لا توجد فروق
		الطب	28	2.44	0.32			
4	احترام الممتلكات	الآداب	94	2.44	0.45	0.28	0.77	لا توجد فروق
		الطب	28	2.41	0.43			
5	قيمة حب العمل	الآداب	94	2.43	0.41	1.52 -	0.13	توجد فروق
		الطب	28	2.57	0.35			

يتضح من نتائج الجدول: (13) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأبعاد الأربعة وإن جميع القيم الاحتمالية أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة أي يمكن القول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأبعاد الأربعة، أما بعد (قيمة حب العمل) فهو دال إحصائياً حيث أن القيمة الاحتمالية أكبر من المستوى الدلالة يعزى لمتغير الكلية .

الفرضية الثالثة: تتعلق بمعرفة الفرق في الأبعاد الخمسة بين الخلفية الحضارية (مدينة وقرية) حيث تمت صياغة الفرضية كما يلي: (**الفرضية الصفرية**؛ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأبعاد الخمسة تعزى لمتغير الخلفية الحضارية. **الفرضية البديلة**؛ توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأبعاد الخمسة تعزى لمتغير الخلفية الحضارية). وبعد استخدام اختبار (t) تم الحصول على النتائج التالية الموضحة في الجدول (14)

الجدول رقم (14) يوضح المتوسط ، الانحراف المعياري، اختبار ت، القيمة الاحتمالية والقرار / متغير الخلفية الحضارية .

ت	البعد	الخلفية الحضارية	ن	المتوسط الحسابي	الانحراف	اختبار ت	القيمة الاحتمالية	القرار

			المعياري				
1	قيمة الولاء للوطن	مدينة	109	2.48	0.44	1.26	0.21	توجد فروق
		قرية	13	2.32	0.27			
2	قيمة الأمانة	مدينة	109	2.55	0.42	1.59	0.11	توجد فروق
		قرية	13	2.34	0.55			
3	قيم احترام الجار	مدينة	109	2.44	0.39	0.85	0.39	توجد فروق
		قرية	13	2.34	0.41			
4	احترام الممتلكات	مدينة	109	2.44	0.44	0.47	0.63	لا توجد فروق
		قرية	13	2.38	0.42			
5	قيمة حب العمل	مدينة	109	2.47	0.41	0.79	0.43	توجد فروق
		قرية	13	2.38	0.36			

بوجه عام تبين لنا من خلال نتائج الجدول رقم (14) وبناء على نتائج الاختبار بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأبعاد الأربعة يعزى لمتغير الخلفية الحضارية حيث كانت جميع القيم الاحتمالية أكبر من مستوى الدلالة (0.05) أي أنها دالة إحصائية بينما بعد(احترام الممتلكات العامة)غير دال إحصائياً حيث أنَّ القيم الاحتمالية أصغر من مستوى الدلالة.

الفرضية الرابعة : تتعلق الفرضية الرابعة بمعرفة الفرق في الأبعاد الخمسة حسب مستوى التعليم للأب حيث تمت صياغة الفرضية بما يلي:

الفرضية الصفرية :- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأبعاد الخمسة تعزى لمتغير مستوى التعليم للأب.

الفرضية البديلة :- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأبعاد الخمسة تعزى لمتغير مستوى التعليم للأب.

وبعد استخدام اختبار تحليل التباين تم الحصول على النتائج التالية الموضحة في الجدول (15).

الجدول رقم (15) تحليل التباين لمعرفة الفروق في الأبعاد الخمسة حسب مستوى التعليمي للأب.

ت	البعد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة التباين	التباين	ف	مستوى الدلالة	القرار
1	قيمة الولاء للوطن	بين مجموعات	1.043	3	0.348	1.905	0.133	توجد فروق
		داخل مجموعات	21.530	118	0.182			
		الكلي	22.572	121	-			
2	قيمة الأمانة	بين مجموعات	1.1665	3	0.388	2.072	0.108	توجد فروق
		داخل مجموعات	22.110	118	0.187			
		الكلي	1.1665	121	-			
3	قيم احترام الجار	بين مجموعات	22.110	3	0.097	0.616	0.606	توجد فروق
		داخل مجموعات	1.1665	118	0.157			
		الكلي	22.110	121	-			
4	احترام الممتلكات	بين مجموعات	1.1665	3	0.156	0.785	0.505	توجد فروق
		داخل مجموعات	22.110	118	0.198			
		الكلي	1.1665	121	-			
5	قيمة حب العمل	بين مجموعات	22.110	3	0.598	3.862	0.011	توجد فروق
		داخل مجموعات	1.1665	118	0.155			
		الكلي	22.110	121	-			

حيث بينت نتائج الجدول رقم (15) بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأبعاد الخمسة يعزى لمتغير المستوى التعليمي للأب (بين المجموعات) حيث كانت جميع القيم الاحتمالية أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، أي أنها دالة إحصائية وبالتالي نقبل الفرضية البديلة أي يمكن القول بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأبعاد الخمسة يعزى لمتغير المستوى التعليمي للأب .

الفرضية الخامسة: تتعلق الفرضية الخامسة لمعرفة الفرق في الأبعاد الخمسة حسب المستوى التعليم للأم حيث تمت صياغة الفرضية كما يلي:

الفرضية الصفرية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأبعاد الخمسة يعزى لمتغير مستوى التعليم للأم.

الفرضية البديلة:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأبعاد الخمسة يعزى لمتغير مستوى التعليمي للأم، وبعد استخدام اختبار تحليل التباين تم الحصول على النتائج التالية الموضحة في الجدول (16).

الجدول رقم (16) تحليل التباين لمعرفة الفروق في الأبعاد الخمسة حسبا لمستوى التعليمي للأم.

ت	البعد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة التباين	التباين	ف	مستوى الدلالة	القرار
		بين مجموعات	1.043	3	0.348			
1	قيمة الولاء للوطن	داخل مجموعات	21.530	118	0.182	1.905	0.133	توجد فروق
		الكلي	22.572	121	-			
		بين مجموعات	1.1665	3	0.388			
2	قيمة الأمانة	داخل مجموعات	22.110	118	0.187	2.072	0.108	توجد فروق
		الكلي	1.1665	121	-			
		بين مجموعات	22.110	3	0.097			
3	قيم احترام الجار	داخل مجموعات	1.1665	118	0.157	0.616	0.606	توجد فروق
		الكلي	22.110	121	-			
		بين مجموعات	1.1665	3	0.156			
4	احترام الممتلكات	داخل مجموعات	22.110	118	0.198	0.785	0.505	توجد فروق
		الكلي	1.1665	121	-			
		بين مجموعات	22.110	3	0.598			
5	قيمة حب العمل	داخل مجموعات	1.1665	118	0.155	3.862	0.011	توجد فروق
		الكلي	22.110	121	-			

بينت النتائج بالجدول رقم: 16، وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الأبعاد الخمسة يعزى لمتغير المستوى التعليمي للأم حيث كانت جميع القيم الاحتمالية أكبر من مستوى الدلالة (0.05) أي أنها دالة إحصائية وبالتالي نقبل الفرضية البديلة أي يمكن القول بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأبعاد الخمسة يعزى لمتغير المستوى التعليمي للأم .

نتائج البحث

أ- النتائج الأولية:

1- إن أغلب مفردات مجتمع البحث من الإناث بنسبة 74%، مقابل 29% ذكور.

2- ارتفاع نسبة معدل التعليم عند الآباء بنسبة 39% وأقل نسبة للتعليم الأساسي 17.2%، أما مستوى تعليم الأم كان منخفضاً جداً فكان 36% تقرأ وتكتب مما يدل على ارتفاع الأمية بين الأمهات.

3- إن أغلب المبحوثين يقطنون في المدينة فبلغت النسبة 89.3% يتضح من خلال النتائج إن أغلب مفردات مجتمع البحث من كلية الآداب، حيث بلغت النسبة 77% مقابل 23% لطلبة الطب البشري.

ب- نتائج الفروض:

1- تبين من نتائج البعد الأول حول قيمة الولاء للوطن فكانت معظم فقراته دالا إحصائياً بنسبة (82%) ومتوسط حسابي (2.26%) وانحرافاً معيارياً (0.43%).

2- يلاحظ من نتائج البعد الثاني: قيمة الأمانة حيث كانت النتائج دالة إحصائيا بنسبة 87%.

3- تشير نتائج البعد الثالث: حول قيمة احترام الجار فكانت معظم فقرات البعد دالا إحصائياً، وإن الفقرة التي تشير إلى احترام الجار تدفعني للحفاظ على أهل بيته بنسبة 90%، ومتوسط حسابي (3.43%) وانحراف معياري (0.39).

4- توضح نتائج البعد الرابع: احترام الممتلكات العامة والخاصة إن جميع الإجابات تحصلت على نسب عالية، في موافقة المبحوثين على فقرات هذا البعد بنسبة 81%.

5- إن نتائج البعد الخامس: المحافظة حب العمل والتفاني فيه، فكانت أعلى نسبة للفقرة التي تشير إلى إن العمل يسهم في إشباع حاجات الفرد بنسبة (87%).

6- أثبتت المعاملات الإحصائية عدم وجود فروق بين الخلفية الحضرية ومستوى تعليم الأب والأم للأبعاد الخمس داخل المجموعات إلا في قيمة حب العمل مما أدى إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرض البديل. يتبين أن هناك اتجاهاً عاماً حول القيم الاجتماعية في الأبعاد الخمس من وجهة نظر الشباب إنها عامل مهم في الحد من ارتكاب الجريمة.

7- التوصيات:

1- ترسيخ دور الأسرة وبنائها في المجتمع من خلال دورها في عملية التنشئة الاجتماعية وبالتعاون مع المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني في غرس القيم بصفة عامة في نفوس النشء الجديد ، وتوعيتهم بخطورة الجريمة وتأثيراتها المتعددة على السلوك .

2- العمل على تعزيز الجوانب الدينية والأخلاقية وتقوية الوازع الديني عند الشباب، والاهتمام بدور المدارس والكليات والمساجد ووسائل الإعلام المختلفة ووسائل الاتصال الشعبي بأهمية القيم ودورها في بناء جيل خال من الجريمة .

3- على الجهات ذات العلاقة وخاصة الأمنية ، الاهتمام بالمناشط الثقافية والتوعوية للوقاية من الجريمة وتعزيز الشخصية السوية عند الأفراد .

4- على الباحثين والمهتمين بالبحوث والدراسات الاجتماعية والنفسية والقانونية والجنائية استكمال النقص في دراسة بعض المتغيرات التي لم يتطرق إليها البحث وخاصة الجوانب (السياسية والأخلاقية والقانونية) .

المراجع

[1]- عبد الغني ،فتحية، 2011، الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة، دائرة المكتب الوطنية، عمان، ص 35 .

[2]- بشير، مازن، 2000 ميادين علم الإجرام، دار الكتب والوثائق، بغداد، ص 2 .

[3]- منظمة الليبية للحقوق الإنسان بنغازي،www.AFrigatRehews.AKbarlibya24.neيوم الثلاثاء، 2015/11/11م

[4]- عمر، نوال محمد، 1980، دور الإعلام الديني في تغير بعض القيم في الأسرة الريفية ، مكتبة نهضة الشرق ص ص 161-162.

[5]- عمر، نوال محمد ، نفس المرجع ، ص 162.

[6]- المرجع السابق، ص 164.

[7]- نفس المرجع، ص 165.

[8]- نفس المرجع، ص 167.

[9]- جلال، سعد: علم النفس الاجتماعي، منشورات جامعة قاريونس، بدون تاريخ، ص،ص 98 – 99 .

[10]- نصر، إبراهيم: علم الاجتماع التربوي، دار الخليل للطباعة والنشر، بيروت، بدون (ت) ، ص 62 .

[11]- الحسن: إحسان محمد، 1993، علم الاجرام، دراسة تحليلية عن دور العوامل الاجتماعية في الجريمة، جامعة بغداد، ص 266.

[11]- الشتا، السيد علي، 1973 علم الاجتماع الجنائي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ص ص 22-23.

[12]- رمضان، السيد: الجريمة والانحراف من المنظور الاجتماعي، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، بدون (ت)، ص 152.

[13]- كريم، عبد الجبار، 1973، نظريات علم الإجرام، بغداد – مطبعة المعارف، ط، ص 84.

[14]- عمر، نوال محمد، مرجع سبق ذكره، ص 191.

[15]- جلال، سعد، علم النفس الاجتماعي، منشورات جامعة قاريونس بدون (ت)، ص 99.

[16]- جلال، سعد، نفس المرجع، ص 100 .

[17]- الكريم مبارك عوض، أثر انتشار الجريمة على الواقع الاجتماعي والسياسي، في مدينة سبها، مركز الدراسات للبحوث والتنمية بالجنوب الليبي، بمدينة سبها، 2015، ص 7.

[18]- نفس المرجع السابق، ص 8.

[19]- عمر، نوال محمد، مرجع سبق ذكره، ص 116.

[20]- الحسن، إحسان محمد، النظريات الاجتماعية المتقدمة، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة (2)، 2010 م، ص ص 48-50.

[21]- الحسن،إحسان محمد، نفس المرجع، ص ص 69-72 .

[22]- المصراتي، عبد الله أحمد عبدالله، الظاهرة الإجرامية. الماهية والتغير بمنظور اجتماعي معاصر، ص 20، موقع المنشاوي للدراسات والبحوث. www.minshawi.com .

[23]- المرجعالسابق، ص ص 22-23 .

[24]- المرجع سبق ذكره، ص ص 26-27.

[25]- البشري، سامي بن شتيان، 2012م، المحددات الديموجرافية والاجتماعية والأبعاد الأمنية للخوف من

الجريمة، دراسة ميدانية بين مجتمعين متباين في مدينة جدة، حي النهضة وحي خليل، السعودية.

[26]– عبد الله، نوري سعدون، العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة، دراسة ميدانية لأثر العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة في مدينة الرمادي، جامعة الرمادي العراق، بدون تاريخ.

[27]– الزيدي،محمد بن إبراهيم بن عبد العزيز،2011، الوقاية من الجريمة بين الوقاية الموقفية والاجتماعية، دراسة تحليل المضمون لملفات التحقيق الخاصة بمرتكبي جرائم السرقات المودعون بسجن الدمام المسح الاجتماعي لمنظور العاملين في المؤسسات الإصلاحية والمحققين في شرطة وهيئة التحقيق والادعاء العام، مدينة الدمام الخبر.

[28]– الحسنية، سعيد على،2005 م دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة، دراسة مسحية وصفية على طلبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ونزلاء إصلاحية الحائر، رسالة ماجستير غير منشورة.